

الانتقال الديمقراطي بالجزائر في ظل مستجدات جائحة كورونا:

-دراسة مستقبلية 2025-

Algeria's democratic transition in light of the latest developments in the Corona pandemic:

-Future Study 2025 -

أسماء صالح، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، Salhi.asma@enssp.dz / Asmasalhi903@gmail.com,مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، Polides.lab@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/ 25

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 03

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل مقاربة الانتقال الديمقراطي، وفقا لمستجدات الأزمة الصحية التي عرفها النظام الدولي، التي فرضت تحديات ورهانات عالمية ووطنية، خاصة أن الجزائر عرفت حراكا شعبيا فرض بدوره متغيرات جديدة، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات ثنائية الانتقال الديمقراطي والجائحة، أدى ذلك إلى محاولة إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات لمواجهة الأزمة بكل مستوياتها، خاصة وأن ارتفاع وتيرة الاحتجاجات دفعت بصانع القرار تبني رؤى وبدائل وحلول جديدة ضمن نسق متداخل بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي، والتصدي للجائحة، وفق هذه الأطر والسياسات نحاول وضع سيناريوهات لمستقبل الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي، جائحة كورونا، الأزمة الصحية، النموذج الاقتصادي، السيناريوهات

تصنيف JEL : J0,I0,E6,E2

Abstract:

The study aims to analyze the approach of democratic transition, in accordance with the developments of the health crisis known by the international system, which imposed global and national challenges and bets, especially since Algeria has experienced a popular movement that in turn imposed new variables, Algeria found itself facing the challenges of bilateral democratic transition and pandemic, which led to an attempt to reconsider policies and strategies to address the crisis at all levels, especially since the high frequency of protests prompted decision makers to adopt new visions, alternatives and solutions within a overlapping pattern between maintaining internal stability and addressing the pandemic, in accordance with these frameworks and policies. We are trying to develop scenarios for Algeria's future.

Keywords: Democratic transition, corona pandemic, health crisis, Economic model ,scenarios.

Jel Classification Codes: E2,E6,I0,J0.

* أسماء صالح.

1. مقدمة:

نظرا للتحويلات الراهنة التي يعيشها النظام الدولي في البحث عن تطبيق الديمقراطية، عرفت الجزائر موجة ثالثة من الانتقال الديمقراطي، سعيًا من الشعب الجزائري ونشطاء الحراك الشعبي إحداث التغيير الداخلي والخارجي، تزامن ذلك مع انتشار الجائحة العالمية (فيروس كورونا)، نتج عنها توقيف مسار الحراك الشعبي، تطبيقًا لتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية لمواجهة الأزمة الصحية وفقًا للتدابير الوقائية لضمان الرعاية الصحية.

إلا أن هذا الفيروس المستجد فرض رهانات صعبة أمام السلطة الحاكمة الجديدة في ظل التغييرات الجذرية الناتجة عن الانتقال الديمقراطي، منها ما هو متعلق بالاستفتاء على التعديل الدستوري الجديد 2020، مقابل مواصلة تطبيق دولة القانون ضمن إطار مكافحة الفساد، والأصعب من ذلك هو النموذج الاقتصادي الذي أصبح تحديًا أمام الجزائر ودول العالم، نظرًا للمخلفات الجائحة وأثرها على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي دفع صانع القرار اتخاذ كل التدابير مع تدوين مختلف البدائل، ووضع خطط ضمن أجندة الأعمال الحكومية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ولا ننسى انعكاسات البيئة الخارجية من منطلق تفعيل الدبلوماسية إزاء القضايا الراهنة التي جعلت الجزائر محل نقاش كل دول العالم باعتبارها فعالة وقوة كبرى على حوض البحر الأبيض المتوسط، وموقفها الثابتة في أزمات دول الجوار والقضايا الدولية.

الإشكالية:

ما مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر في ظل التحديات والرهانات الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا؟

الفرضية:

تواجه الجزائر أزمة ثنائية الأبعاد مواجهة جائحة كورونا والحراك الشعبي ضمن خارطة طريق تقوم على احتواء الوباء المستجد، ومواصلة التغيير السياسي وفق الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجديدة.

أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي وفيروس كورونا كوفيد-19 (جائحة كورونا).
2. رصد موقع الجزائر بين احتواء الأزمة الصحية ومواكبة التغييرات السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي.
3. محاولة تقديم رؤية مستقبلية لمصير الانتقال الديمقراطي في الجزائر خلال الظرف الصحي العالمي كوفيد-19 (أو ما تعرف حاليا السلالة المتحورة).

المنهجية المتبعة: تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي لتحليل واقع الانتقال الديمقراطي في الجزائر في ظل مستجدات فيروس كوفيد-19، وفق الأطر المفاهيمية والدراسات العلمية المقدمة من الجهات الرسمية الوطنية والدولية.

2. الانتقال الديمقراطي وجائحة كورونا: دراسة مفاهيمية

سنحاول في هذا المحور تقديم مقارنة مفاهيمية للانتقال الديمقراطي خاصة في ظل وجود العديد من المفاهيم المقدمة له من المفكرين والباحثين، ثم دراسة مفهوم جائحة كورونا.

1.2. مفهوم الانتقال الديمقراطي:

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي كغيره من المفاهيم المتداولة في حقل السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد الحداثة لم يتم تحديد مفهوم دقيق وشامل لها يمكن اعتماده في كل الظواهر محل الدراسة، فقلد قدمت له العديد من التعاريف نذكر منها:

- يرى "محمد عابد الجابري" أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا وهو "الانتقال" ومن البين بنفسه أن الانتقال أيا كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية وهي: ¹ من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ ²

تعريف إجرائي للانتقال الديمقراطي بأنه: "انتقال النظام من نظام استبدادي إلى نظام جديد، عبر سيورة تاريخية في محاولة لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق دستور جديد، وفتح قنوات المشاركة السياسية، والتعددية الحزبية، والحق في إنشاء الجمعيات، وتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية بما يتماشى والظروف المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية".

2.2 تعريف جائحة كورونا:

عرفت المجتمعات البشرية منذ التاريخ فوضى صحية تسببت في ظهور الأمراض المعدية، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، شهد العالم ظهور العديد من حالات تفشي الأمراض والابوة التي تسبب فيها إصابات ووفيات متزايدة، وكانت نتيجة عوامل معدية ³ **MERS و H1N2**.

مع استمرار جائحة **COVID-19** في التحرك بسرعة قياسية، فإن سرعة وحجم المعرفة العلمية حول **SARS-CoV-2** و **COVID-19** سريعان وغير مسبوقان. اعتباراً من 9 أبريل 2020، قامت منظمة الصحة العالمية بتحديث قاعدة البيانات البليوغرافية للمنشورات حول **COVID-19** بشكل مذهل بما في ذلك أكثر من 5300 منشور 9 منها حوالي 1800 مقالة ظهرت في المجلات المهرسة **PubMed**.⁴

فيروس كورونا (كوفيد-19) هو مرض تنفسي مصحوب بطيف سريري من المرض الخفيف إلى المتوسط (80٪)، المرض الشديد (15٪)، المرض الخطير (5٪) مع معدل إماتة إجمالي للحالة يتراوح من 0.5 إلى 2.8٪ مع معدلات أعلى بكثير (3.7-14.8٪) في الثمانينيات. إن فئات الأمراض الحادة والخطيرة (حوالي 20٪ من جميع الإصابات) قد طغت على الأنظمة الصحية في جميع أنحاء العالم.⁵

يُعرف مرض فيروس كورونا 2019 (**COVID-19**) بأنه مرض ناجم عن فيروس كورونا جديد يسمى الآن متلازمة التهاب التنفسي الحاد الخيم التاجي 2 (**SARS-CoV-2**)، المعروف سابقاً باسم **nCoV-2019**، والذي تم تحديده لأول مرة وسط انتشار حالات أمراض الجهاز التنفسي في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، الصين. تم الإبلاغ عنه في البداية إلى منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019. وبتاريخ 30 يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي **COVID-19** يمثل حالة طوارئ صحية عالمية. وفي 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن **COVID-19** جائحة عالمي، وهو أول تصنيف لها منذ إعلان أنفلونزا **H1N1** جائحة في عام 2009 (أنظر الخريطة رقم 01).⁶

3. ديناميكية احتواء الأزمة الصحية ومواكبة الإصلاح والتغيير السياسية في الجزائر:

منذ انتخاب رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" بتاريخ 12 ديسمبر 2019، وإداء اليمين الدستوري، بدأ في تطبيق برنامجه الرئاسي من خلال تكوين حكومة تكنوقراطية متعددة الكفاءات، مقابل تعيين لجنة من الخبراء والمختصين لإعداد مسودة الدستور، إلا أن الأزمة العالمية الصحية، شكلت تباطؤ في إحداث التغيير السياسي، وهذا ما سيتم تحليله في هذا المحور.

1.3 عبد المجيد تبون وحكومة التكنوقراط:

إن الخلفية التاريخية لصعود التكنوقراط خلال المرحلة التاريخية الممتدة ما بين عامي 1890 و 1930، ترجع إلى دور مجموعة من الفلاسفة الذين نظروا للتكنوقراطية، بوصفهم مساهمين في تحول الحكومات السياسية إلى حكومات تقنية، يديروها علماء ومختصين حسب تخصصاتهم، وهنا نشير إلى "هنري سان سيمون Henri de Saint-Simon الذي يعد أول من وضع نظرية للتكنوقراطية، أما ثورستين فيبلين Thorstein Veblen يعتبر من أوائل دعاة تأسيس "حركة التكنوقراط Techocracy Movement"، وهي حركة اجتماعية نشأت في مطلع القرن العشرين.⁷

ان فكرة التكنوقراطية في بداياتها لم تكن سيئة على عكس من ذلك، فدعوتها إلى تولي حكومات تقنية يديرها علماء ومهندسون وخبراء تهدف إلى السير نحو تنظيم اشتراكي للشؤون الاقتصادية، وذلك تعبيرا لرفضهم للرأسمالية العالمية، وقد اقترح التكنوقراط التركيز على مقاربة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، يرتبط بالخطط التنموية التي طبقتها الأمم المتحدة منذ قمة ريو دي جانيرو.⁸ وبذلك يقوم النظام السياسي في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي منذ 1989 إلى غاية 22 فيفري 2019 على التعددية الحزبية، حيث يوجد أكثر من 60 حزبا، إلا أنها تعتبر شكلية، وبذلك فقدت ميزتها ومكانتها وأصبحت مجرد أحزاب اسمية فقط، و منذ تولي رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" رئاسة الحكم اعتبرت بأنها الجزائر الجديدة بمؤسساتها، وقد شكل حكومة جديدة تتسم بالتكنوقراطية، نسبة إليه أنه لا ينتمي إلى أي توجه سياسي، رغم توليه في سنوات فترة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" منصب وزاري، وبذلك شكل حكومة أطلق عليها باسم "حكومة الكفاءات التكنوقراطية".⁹

فقد تغيرت الحقيبة الوزارية بأسمائها، مقابل تجديد ثقته ببعض الوزراء منها وزارة الدفاع الوطني، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي "الفايد صالح" إلى غاية وفاته في 23 ديسمبر 2019. يدفع هذا الطابع التكنوقراطي للحكومة الجزائرية الجديدة نحو تسجيل ملاحظتين:¹⁰

❖ **الملاحظة الأولى:** مدى قدرة هذه التشكيلة على صياغة مشروع عمل واضح على الرغم من حداثة أعضائها بالعمل الحكومي (باستثناء الوزارات التي احتفظ بها)، ما يطرح على هذه الملاحظة تساؤل مهم متمثل في مسألة السقف الزمني لهذه الحكومة، وطبيعة القضايا التي سترد على جدول أعمالها، ذلك أنه من المفترض أن يكون عمر هذه الحكومة مرتبطاً بالتحضير لانتخابات تشريعية مرتقبة، استكمالاً لبرنامج الإصلاحات الذي وعد به الرئيس "تبون"، والتي تسفر عن حكومة جديدة بإصلاحات محددة بدقة في إطار الدستور الجديد الذي سيعمل حالياً.

❖ **الملاحظة الثانية:** توحى أن التشكيلة الحكومية هي انعكاس واضح لخلفية رئيس الجمهورية القادم من بيئة بيروقراطية وسنوات طويلة من التمرس في دوائر السلطة والإدارة والحكم، فإن هذه التشكيلة هي محاولة تركيز الحكومة على جميع القطاعات واعطائها الأولوية والاهتمام خاصة وأنها تعرضت للعديد من الانتقادات في ظل الفجوة الاقتصادية.

وبذلك فإن الحكومة الجديدة التكنوقراطية التي تشكلت في وسط الحراك الشعبي، ستواجه العديد من التحديات التنظيمية، خاصة وأنها تضم كوادراً وكفاءات وزارية متنوعة بخبرات وكفاءات عالية، كما تم إعادة الاعتبار لمعهد الدراسات الاستراتيجية في الجزائر بعد تعيين مديره من طرف الوزير الأول عبد العزيز جراد للاستشراف مستقبلاً عن التغيرات المرتقبة في النظام الدولي وتحدياته الدولية والإقليمية، والوطنية، ووفق الأطر النظرية والفكرية لدى الفلاسفة والمفكرين هو التحدي الاقتصادي وفق منظور تطوير مبادئ الإدارة العامة.

2.3 مشروع تعديل الدستور 2020 أي تغيير؟ وأي قبول؟

أوكل رئيس الجمهورية "عبد مجيد تبون" بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية بتاريخ 13 ديسمبر 2019 في وسط الحراك الشعبي مهام للجنة الخبراء لمراجعة الدستور، وحرص على تقديم مساهمته من أجل بناء الدولة الوطنية وتدعيم أساسها الديمقراطي والاجتماعي، وجاءت هذه المهمة في مرحلة مميزة في تاريخ الجزائر، يتجلى مدلولها في ضرورة مواكبة المطالب الشعبية لبناء دولة القانون القائمة على المواطنة الضامنة للحقوق والواجبات وحرية كل فرد، و مبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة الضرورية على أعمال المؤسسات الممثلة للإرادة الشعبية، مع تطبيق الحوكمة الرشيدة ضمن سياق الشفافية في تسيير الشؤون العامة.¹¹

في سياق التكليف للسيد رئيس الجمهورية للخبراء بهدف إثراء النص الدستوري حتى يكون منسجما مع متطلبات دولة القانون، واستنادا إلى المبادئ العالمية التي يقوم عليها النظام الدستوري اليوم، وكذا الاتجاهات والتجارب المعتمدة على المستوى الدولي، مع ضرورة التقيد بما فرضه الواقع السياسي والاجتماعي للجزائر.¹²

تضمنت مسودة تعديل الدستور سبعة محاور كبرى الذي يطمح إليه، وقد قدم رسالة لأحمد عرابة قائلا: "إنني، كما تعلمون، وضعت على رأس أولويات عهدي في رئاسة الجمهورية تعديل الدستور كحجر زاوية في تشييد الجمهورية الجديدة التي تصبو إلى تحقيق مطالب شعبنا كما عبرت عنها الحركة الشعبية، وفي هذا الصدد، أصبحت مراجعة الدستور بصفة معمقة أمرا مستحسنا بل وضروري".¹³

ركز رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على محاور أساسية تضمنت في جوهرها: الحقوق والحريات العامة، أخلقة الحياة العامة، تعزيز الفصل بين السلطات بعدما كانت مقيدة في التعديل الدستوري 2016، تعزيز سلطة الرقابة البرلمانية، إلى جانب تعزيز استقلالية السلطة القضائية، مكافحة الفساد، بناء دولة القانون وتعزيز المساواة بين المواطنين أمام القانون، إضافة إلى تكريس دستوري لآليات تنظيم الانتخابات، والاضافة الجديدة التي تضمنها المشروع هو دسترة الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 في إطار ديباجة الدستور.¹⁴

لقد تضمنت مسودة تعديل الدستور مقترحا يخص آليات مشاركة الجيش الوطني الشعبي وفق ضوابط دستورية في عمليات الحفاظ على الاستقرار الوطني ضمن حدودها الوطنية، نظرا لكونها دولة محورية في محيطها الجغرافي، يسعى صانع القرار الجزائري دائما إلى تعزيز المكانة الاستراتيجية بما يتماشى والتكيف مع التحديات والتهديدات التي تفرضها المتغيرات الجيو سياسية، وبذلك تهدف المقاربة الجزائرية إلى الحفاظ على سيادة الدولة الجزائرية ضمن أهداف وحدات الجيش الوطني الشعبي، بما يتماشى وموقعها الجيوسياسي وللشرعية الدولية.¹⁵

وفي هذا السياق ركزت مسودة الدستور على آليات اتخاذ القرار لإرسال وحدات الجيش الوطني الشعبي، إضافة إلى تحديد إطارات الإرسال، ومع تطور الاحداث وهشاشة الوضع الأمني الإقليمي خاصة دول الجوار (ليبيا، مالي) حاليا، الذي جعل دولا بعضها أقل إمكانيات ومقدرة الجزائر تتدخل ميدانيا على أرض الواقع، وتتمركز في مناطق قرب حدودها، وفي ظل هذا الوضع المتشابه من التهديدات بمختلف أنواعها وأشكالها، تعمل الجزائر باعتبارها دولة محورية فاعلة في محيطها الإقليمي بهدف حماية أمنها وسيادتها وعمقها الاستراتيجي التركيز على هذا الاطار وفق اطار قانوني لمفهوم الدفاع بإدراج نصوص عديدة ضمن مسودة الدستور.¹⁶

ان الدبلوماسية الجزائرية تسعى جاهدة للحفاظ على موقفها الثابت إزاء القضايا الإقليمية والدولية، ففي ظل الازمة الليبية، لاتزال الجزائر من بين الداعمين الرئيسيين للاتفاقية السياسية الليبية المدعومة من الأمم المتحدة منذ عام 2015، وقد صرح الوزير السابق للشؤون المغاربية والعربية والافريقية "عبد القادر مساهل" أن القضية الليبية هي قضيتهم لنفسهم، وهم فقط من يمكنهم بناء دولتهم من خلال التواصل والحوار الدائم.¹⁷

ومنذ يناير 2019 توسعت دائرة الصراع والتزاع في ليبيا، مما سمح لهجوم "حفتر" في جنوب ليبيا، وتزامنت هذه المرحلة بشكل أساسي مع الاضطرابات الداخلية التي عاشتها الجزائر "الحراك الشعبي"، ومنذ أداء الرئيس "عبد المجيد تبون" اليمين الدستوري، أبدت الحكومة الجديدة التكنوقراطية اهتماما متزايدا بالأزمة الليبية، حيث عقدت مؤتمر في يناير 2020 للبحث عن سبل الاتفاق والخروج من الأزمة، وهذا علامة على النشاط الدبلوماسي للسلطات الجديدة التي تشعر بالقلق إزاء الحرب بالوكالة، والتأثير المتزايد للاعبين الجدد في الساحة الليبية.¹⁸

ان القضية الليبية تجعل الجزائر ضمن معادلة حساسية ومن الصعب الحفاظ على توازن القوى، فلو يكن خيار الجزائر بشأن التدخل عسكرياً محدود، فضلاً عن ان تدخلها من شأنه ان ينقض دعوتها لاعتبار الحسم العسكري خياراً فاشلاً في حل الازمة الليبية، ومن جهة أخرى لا تستطيع الجزائر الوقوف ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، لأن ذلك نقضاً لتمسكها بالشرعية الدولية، كما أنه سيؤدي إلى الاصطدام مع دول صديق لها مثل تركيا، إضافة إلى إيطاليا التي تعد شريكاً أساسياً لها في سوق الغاز الطبيعي، كما انها لا تستطيع التدخل عسكرياً إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، لأنها تجد نفسها أمام روسيا التي تعد شريكاً استراتيجياً لها في التسليح، ومع فرنسا التي يخشى أن يهدد ذلك بالفخار التنسيق الأمني المشترك بينهما في دولة الجوار مالي¹⁹.

وبذلك تود الجزائر أن تبقى في موقفها محايدة، لأنها تجد نفسها الصوت الوحيد لعدم التدخل في العالم العربي، ويبدو أن الجميع يضعون أيديهم في الازمة الليبية، وبذلك يواجه القادة الجزائريون معضلة انهم يريدون التأثير في مجرى الأحداث في ليبيا بطريقة بناءة، لكن لا يريدون السير في مسار الحرب بالوكالة مع جيرانهم، نظراً للعلاقات الدبلوماسية الجيدة مع الأطراف المعنية في الازمة منها الامارات ومصر وقطر، لذلك عملية الموازنة صعبة بالنسبة للجزائر وتتطلب تفكير استراتيجي عميق في هذا الشأن.²⁰

4. مصير الانتقال الديمقراطي في الجزائر خلال الظرف الصحي العالمي كوفيد-19:

طبقاً لمستجدات فيروس كوفيد-19، تواجه الجزائر رهانات مصيرية أمام الرئيس المنتخب، وكذا مختلف الفاعلين، خاصة ان جديد في هذا الشأن هو إعطاء المجال الواسع لإعادة مكانة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة واشراك المواطنين ضمن الديمقراطية التشاركية، سعياً من الدولة تطبيق دول القانون، ورد الاعتبار للشعب الجزائري في اطار الفساد، إضافة إلى مستقبل الاقتصاد الجزائري نظراً لتأثير الجائحة على الميزانية العامة ومدى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ذلك التحديات الخارجية، خاصة وأن الجزائر أصبحت محل انظار كل القوى الدولية فيما يخص القضايا الدولية والإقليمية ومواقفها الثابتة في إدارة الشأن الداخلي.

1.4. مكافحة الفساد:

نظراً للمطالب المرفوعة من قبل الحراك الشعبي ومختلف الفاعلين من المجتمع المدني، بضرورة مساءلة المجرمين المتورطين في قضايا الفساد، حدد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان المجلس الوطني الشعبي بتاريخ 8 آب/ أغسطس 2019 خلال زيارته للناحية العسكرية الأولى بالبليدة، تطرق في كلمة توجيهية إلى ملفات قضايا الفساد التي تتولى العدالة معالجتها، حيث أكد أن الجيش الوطني الشعبي وفق مهامه الدستورية، ملتزم بتعهده في مرافقة وتدعيم العدالة.²¹ وفي هذا السياق ووفق وكالة الأنباء الجزائرية قال الفريق أحمد قايد صالح:

"فيما يتعلق بالعدالة، التي يتولى شؤونها رجال مخلصون، تعهدنا في الجيش الوطني الشعبي، انطلاقاً من مهامنا الدستورية وصلاحياتنا، على مرافقتها وتدعيمها وتشجيعها، وتقديم كافة الضمانات لها، ومساعدتها على تأدية مهامها في أحسن الظروف، بعيداً عن أي شكل من أشكال الضغوطات، وفتح جميع الملفات الثقيلة، بما فيها تلك التي كانت عن قصد حبيسة الأدراج وفي طي النسيان، وهي ملفات تتعلق بالجرائم والانحرافات الخطيرة المقتربة من قبل العصابة في حق الشعب وفي حق أمواله وثرواته".²²

في إطار مكافحة الفساد في الجزائر، أعلنت النيابة الجمهورية لدى محكمة سيدي محمد بالجزائر العاصمة في بيان لها عن الأحكام الصادرة في إطار محاكمة المتهمين منهم "أحمد أويحي" ومن معه في قضية تركيب السيارات، والتمويل الخفي للأحزاب والحملة الانتخابية لأفريل 2019، وإدانة جميع المتهمين الحبس النافذ مع غرامة مالية لكل متهم حسب القضية، ويذكر أن المتهمين هم من مسؤولين ساميين سابقين في الدولة ورجال أعمال، متهمين بقضايا تبديد لأموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة، وتعارض المصالح،

الرشوة في مجال إبرام الصفقات العمومية،²³ وبعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمر بفتح تحقيق على مستوى المحلي من الولاية ورؤساء البلديات.

2.4. النموذج الاقتصادي:

منذ ظهور الفيروس المستجد "كورونا" في سياق العولمة أدى إلى الارتفاع السريع لعدد حالات الإصابة والوفيات، إضافة إلى طابعه المستجد الذي يغذي الخوف من المجهول، وحيث يختلط الخيال بالأوهام لتشويه الحقيقة العلمية، فإن انتشار الأوبئة تضعف دوما البشرية من الناحية النفسية، حيث تصبح مصدر قلق الإنسان، إضافة إلى التغطية الإعلامية الواسعة للأحداث ذات الصلة بهذا الوباء، في ظل انتشار الأخبار لا يعرف أن كانت حقيقية أم كاذبة عبر النقاشات الفكرية التي تتناول مختلف المقاربات العلمية والاجتماعية للوباء.²⁴

اتخذت عديد من الإجراءات الوقائية للتصدي للوباء من خلال تطبيق استراتيجية فعالة لليقظة الصحية والكشف العقلائي والتكفل بالحالات مهما كانت حالاتها، وإشراك المواطنين في التطبيق الصارم للتدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات الصحية للبلاد، وقد شهدت الامدادات الصيدلانية ندرة في توفير الادوية الأساسية.²⁵

مع انتشار الأزمة الصحية عبر النظام العالمي، كشف وباء كورونا العديد من الثغرات في أنظمة الأمن والبنى التحتية الحيوية في العديد من دول العالم، مقابل تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للفضاء الافتراضي وأمنه السيبراني، إضافة إلى أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاعات الأمن المختلفة والبنى التحتية الحيوية، كما وضع وباء كورونا أنظمة الحكم المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة واقتصادها، حماية الحريات خاصة في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية.²⁶

الجزائر هي واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط ورائدة في المنطقة المغاربية. لطالما كانت الهيدروكربونات (الغاز الطبيعي والنفط) العمود الفقري للاقتصاد، فهي ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم العربي بعد قطر والمملكة العربية السعودية، المصدر الرئيسي للغاز في أفريقيا ومورد الطاقة الرئيسي لفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وتركيا والولايات المتحدة والصين: مكنت الطفرة النفطية في البلاد السلطات من سداد ديون الجزائر والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. تمثل الهيدروكربونات حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و60% من إيرادات الميزانية، وما يقرب من 95% من عائدات التصدير. كان قطاع الهيدروكربون أولوية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ولم يدعم الكثير من العمالة المحلية المباشرة، على سبيل المثال يغطي قطاع التعدين 0.6% فقط من إجمالي العمالة.²⁷

لا يزال اقتصاد الدولة يخضع لسيطرة الدولة، وهو إرث من نموذج التنمية الاشتراكي للبلاد بعد الاستقلال. اتبعت الحكومة سياسة إحلال الواردات ولم تروج لخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، فرضت قيوداً على الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها.²⁸

وفي سياق الأزمة الصحية العالمية لتفشي جائحة كورونا المستجد، فهي بمثابة أزمة اقتصادية كبرى، ومن الواضح أنها تؤثر على أسواق العمل، سواء بالنسبة إلى عدد الوظائف، أو الأجور، أو وضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى آثارها في نظم الحماية الاجتماعية.²⁹

وما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري قبل الجائحة هو التركيز على أزمة البطالة، مقابل تركيز الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدت الأسعار الدولية المرتفعة للنفط إلى تمويل طفرة في التوظيف في قطاع الخدمات، وخاصة القطاع العام. دخل الاقتصاد في حالة ركود منذ عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط الدولية وتضاؤل احتياطات النقد الأجنبي. انخفض صندوق تثبيت النفط من حوالي 20 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2013 إلى حوالي 7 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وهو الحد الأدنى القانوني. بدأ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي في الانكماش في عام 2016؛ فقد انخفض إلى أقل من 0% في عام 2017، وانتقل إلى ما يزيد قليلاً عن 0% في عام 2018.³⁰ (أنظر الشكل رقم 01)

تسبب الانكماش الاقتصادي في ضغوط لخفض الإنفاق العام، حيث زادت الإيرادات الضريبية من 14% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى 20% في الفترة من 2010 إلى 2017، في عام 2019، أصيبت الشركات في جميع القطاعات بالشلل تقريباً حيث كافح أصحابها لتوقيع شيكات الدفع أو أوامر استيراد المواد لأن حساباتهم المصرفية قد تم تجميدها. أشعلت شرارة عام من الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات السياسية. في بداية عام 2020، زاد جائحة الفيروس التاجي العالمي من تعميق الوضع وأوقف سلسلة من الإصلاحات لخفض الدعم وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار وخلق فرص عمل خارج الخدمات العامة المتضخمة.³¹

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية أثرت على المجتمع الجزائري، شهدت مختلف مكاتب البريد أزمة السيولة المالية، بسبب محدودية السيولة الممنوحة لها من طرف بنك الجزائر، وعمليات إيداع النقود المحدودة بسبب جائحة كوفيد 19، مقابل ارتفاع عمليا السحب وحجمها الكبير من طرف المواطنين،³² خاصة منذ بداية الجائحة، حيث توقفت مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، استدعت تقديم بدائل وقرارات من طرف رئيس الجمهورية، حيث تم تقديم مساعدات وتعويضات مالية للمواطنين العاطلين عن العمل، وتعويضات لدى القطاعات التي عرفت توقف العمل، مقابل حلول مناسبات دينية منها شهر رمضان المبارك، إضافة إلى عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك.

إضافة إلى رفع منح المعاقين والمنحة الجغرافية للتضامن، وتسديد منح المتضررين من وباء كورونا، مع غياب رزنامة مدروسة من طرف بريد الجزائر لعمليات دفع الأجور والمعاشات التي تتراكم في منتصف الشهر مقابل غيابها في بدايته، ضف إلى ذلك تأخر الحكومة في تطبيق المادة 111 من قانون المالية الملزمة لكل تعامل اقتصادي بوضع وسائل الدفع الإلكتروني.³³ وقد تراس الرئيس "عبد المجيد تبون" في العديد من المرات اجتماع مجلس الوزراء بتقنية التواصل المرئي عن بعد لدراسة تطورات الأزمة الصحية "جائحة كورونا" وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، بتاريخ 26 جويلية 2020 خصص جدول أعمال لدراسة نقاط أساسية تتضمن:³⁴

1. الإجراءات الرامية لتخفيف تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممارسي المهن الحرة والمهن الصغيرة.
 2. برامج بحث وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية.
 3. تطور الوضعية الصحية الوطنية المرتبطة بتطور الجائحة والإجراءات المتخذة للحد من آثارها.
- وما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري، عرف منذ 2014 موجة تقلبات الاقتصادية التي أثرت على أهم المتعاملين الاقتصاديين، التزمت الدولة بمواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية العامة وموازنة الحسابات الخارجية، من خلال النموذج الجديد لنمو الاقتصاد الوطني، والمُصادق عليه من طرف الحكومة، ساهمت عدة عوامل على تحسين النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال عام 2018، تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مقارنة بالسنوات الماضية، والحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى التمويل الداخلي لعجز الموازنة من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات، وعلى الاقتراض الداخلي، يسير إلى أنها تستهدف في إطار خطتها الاستراتيجية "الجزائر 2030" إلى رفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5 %، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج على ستة (06) ركائز أساسي: تطوير المزيد من المشروعات، تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص، التنوع الاقتصادي، تنظيم عمليات غدارة الأراضي، ضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة، تحسين الحوكمة الاقتصادية.³⁵

تواجه الجزائر صدمات انخفاض أسعار النفط إلى النصف وأزمة الصحة العامة وعواقب الاضطرابات الاقتصادية العالمية الناشئة عن جائحة كورونا. سيقفل سعر النفط عند 30 دولاراً للبرميل في 2020 من إجمالي الإيرادات المالية للجزائر بنسبة 21.2%. وعلى الرغم من خفض الاستثمار العام (-9.7%) والاستهلاك العام (-1.6%) حسبما ينص قانون المالية لعام 2020، فإن عجز الموازنة سيرتفع إلى 16.3% من إجمالي الناتج المحلي.³⁶

في الوقت نفسه، سيؤدي الانخفاض الحاد في عائدات التصدير (-51%) إلى زيادة العجز التجاري إلى 18.2% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى ذروته عند 18.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي. بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستخفص الاحتياطيات إلى 24.2 مليار دولار أو حوالي 6.1 أشهر من الواردات في نهاية 2020.³⁷

يتطلب ارتفاع وتنامي عجز الموازنة والحساب الجاري اتخاذ إجراءات عاجلة مع ارتفاع الدين العام، وستستنفد الاحتياطيات في عام 2021، وتلوح في الأفق التزامات محتملة. توفر تدابير السياسة السابقة والحالية لمعالجة العجز المزيج، مثل قيود الاستيراد أو التمويل النقدي، إصلاحات قصيرة المدى تحتاج إلى استكمالها بإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد. يمكن أن يوفر تخفيض سعر الصرف مساحة إضافية.³⁸

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي ظهرت مخارج الأزمة الصحية العالمية لجائحة كورونا عن فشل المنظومات الدولية، والتكتلات الإقليمية في التعامل مع الرهان الصحي، إذ يسلم إعادة النظر في جدوى هياكل التكتلات الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، إذ كشفت الأزمة عن حالة التصدع في بنية الاتحاد بالتزامن مع توجهات التيارات القومية واليمينية نحو الإنغلاق على الذات والتركيز على المصلحة القومية، توازننا مع صعود موجات الشعبوية الوطنية بداعي العجز الدولي عن إنتاج حلول سريعة وفعالة.³⁹

إن فيروس كورونا مثل درجات متفاوتة تراجعاً لمد العولمة، وتقليص الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث أسهم في تسليط الضوء على الجوانب السلبية للعولمة، منها ما تعلق بانتقال الأمراض بشكل متسارع، ما أدى إلى تسارع الدول نحو تقليص الاعتماد المتبادل أو التكامل مع غيرها من الدول، إضافة إلى تنامي عوامل التقويض الذاتي في بنية النظام المعولم، وأهم الدلالات أن ديناميات التواصل الإنساني التي أتاحت انتشار العولمة اتضح جلياً هي ذاتها يمكنها أن تتيح انتشار التحديات الجسيمة لأمن الدول والمجتمعات بشكل غير قابل للاحتواء، مقابل تقاسم عمليات الإنتاجية عالمياً أصبح تحدي يهدد الاقتصاد الدولي.⁴⁰

5. رؤية مستقبلية لمسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر 2025:

هناك العديد من التساؤلات التي يطرحها الشعب الجزائري، والمحللين والمختصين والباحثين عن مستقبل الجزائر في ضوء مستجدات كوفيد-19، خاصة وأن الجزائر كانت في بيئة اضطرابية نتجت عنها تغيير النظام السياسي، واجراء انتخابات رئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019، التي حسمت فيها النتائج للرئيس عبد المجيد تبون، وأمام هذا المسار الجديد كما أطلق عليها الرئيس تبون "الجزائر الجديدة" هنا نطرح ما مستقبل النظام السياسي الجزائري ضمن المقاربة الإصلاحية الجديدة في ظرف الأزمة الصحية لجائحة كورونا؟ هل دعائم الديمقراطية التي دوها الشعب الجزائري خلال مسيرته الانتقالية سترجم على أرض الواقع؟ وعديد من التساؤلات تطرح حول السياسة الاقتصادية والتطورات التي تفرضها البيئة الداخلية مقابل السياسة العالمية التي تفرضها العولمة؟

ضمن هذا السياق نحاول من خلال دراستنا وضع دراسة استشرافية لمستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر، اعتمادا على دراسة وليد عبد الحى، باتباعنا تقنية من تقنيات الدراسات المستقبلية مصفوفة التأثير المتبادل.⁴¹

ولتطبيق هذه المصفوفة نتبع الخطوات التي حددها "وليد عبد الحى":

1. وضع مصفوفة تتقابل فيها المتغيرات ذاتها في المحور الطولي والمحور العرضي للمصفوفة (أنظر الجدول رقم 01).

2. قياس محصلة التأثير بين المتغيرات (أنظر الجدول رقم 02).

3. قياس التأثير المتبادل (أنظر الجدول رقم 03).

4. تحليل النتائج ببناء سيناريوهات 2025:

تسعى السلطة السياسية في ظل التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية بالدرجة الأولى إعادة كسب المشروعية السياسية بعدما فقدتها الشعب الجزائري في مختلف الأطياف السياسية، التي كانت تدعي الديمقراطية بأقنعة مزيفة، بدأت اللعبة السياسية خلال فترات زمنية طويلة خلفت وراءها العديد من الأزمات التي أصبحت نقاش كل الشعب الجزائري، إلا أن القيادة العليا تبحث عن بدائل فكرية وثقافية ذات أيديولوجية متباينة في التأثير على المجتمع لوقف الحراك الشعبي، والجزائر الآن على أبواب حسم مصير الانتقال الديمقراطي السلمي والحضاري من خلال الاستفتاء الذي سيكون بتاريخ 01 نوفمبر 2020، كاختيار عقلائي ان صح التعبير لتخليد ذكرى الأحداث التاريخية الثورية، وعليه فإن صانع القرار الجزائري ان لم تكن في الماضي نقاشات وتبادل الأفكار والخطط الاستراتيجية بين المختصين مع اشراك المجتمع المدني الذي أصبح رهان الديمقراطية في الجزائر بعدما كان تحت مظلة النظام الحاكم، اليوم بمجرد فتح مجال نشاط العمل الجماعي بمختلف مؤسساته، نجد الأحزاب السياسية بعيدة كل البعد عن الميدان السياسي بعدما كانت تتصارع بين التحالف والمعارضة، فأين هي الأحزاب السياسية التي بدورها المنوط الفعال في تحقيق الممارسة الديمقراطية في المناسبات الوطنية؟.

فضلا عن ذلك إن تبلور مسلمات الفكر الليبرالي ضمن أطروحة الديمقراطية الليبرالية للتأكيد على مكانة الفرد كونه عنصرا أساسيا نظرا لما يتمتع بالحقوق والحريات، اتخذ مسار دستوري ركز عليه صانع القرار، وذلك أن العمليات الانتقالية إلى الديمقراطية اتخذت خصوصية النشاط الشعبي. وان كانت مشكلة الديمقراطية في البيئة الغربية هي كيفية جذب المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وتفعيله في النشاط السياسي، فإن المعضلة الديمقراطية في البيئة العربية وفي الجزائر خاصة، أكثر تعقيدا لأنها لا تزال في مشكلة المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية، حيث تشهد كل الاستحقاقات عزوف الناخبين عن صناديق الاقتراع.

وبذلك التحديات التي تفرض دعائم النظام الديمقراطي في الجزائر تتطلب مراحل تاريخية طويلة، بالنظر إلى السلوك الانتخابي، كما أن عملية بناء الدولة الوطنية وفق مقاربة دولة القانون تتطلب تشخيص معياري وعقلائي، وما يثير القلق هو الأثر الذي خلفته جائحة كورونا التي ظهرت في ظروف صعبة في البيئة الجزائرية، من المحتمل لتفشي هذا الفيروس أن يآثر على النموذج الاقتصادي الذي أفرز العديد من الأبحاث والدراسات خاصة لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، نحو إمكانية تغطية العجز من بدائل تنمية أخرى منها الاعتماد على الطاقات البديلة، إضافة إلى العجز الصحي الذي يعاني منه المواطن الجزائري، وشكل قلق لدى التقارير الحكومية حول استعدادها الطبي للتعامل مع الجائحة، خاصة وأن الرئيس "تبون" يضغط بكل الوسائل لكسب ثقة الشعب الجزائري

في وقت تنعدم فيه، فلقد أعلنت وحدات العناية الطبية في مختلف ربوع الوطن وجود عجز في توفير الرعاية الصحية للمصابين، ولم يعد الشعب الجزائري يُقيم الوضع الذي يعيشه نظرا للتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية خاصة ما يتعلق بالحجر الصحي، الأمر الذي قيد أنصار الحراك الشعبي التعبير عن رفضهم الوضع الراهن، ضف إلى ذلك أصبحت الاحتجاجات الشعبية مرتبطة بجائحة كورونا، وبذلك فرض على الحراك الشعبي تقبل الأوضاع الصحية خاصة وأن دعاية الإعلامية لعبت دورا كبيرا في تخويف الرأي العام، ساهم في تعقيد المساعي لايجاد حلول جذرية للأزمة النفسية التي خلفها النظام السياسي من جهة، وجائحة كورونا من جهة أخرى.

ان الخطر الذي طرحته جائحة كورونا، مكنت الحكومة من اتخاذ البدائل والوقت المناسب لوقف كل تعبير عن الرأي، وحرية ممارسة التظاهرات، وظل الشعب الجزائري متقبل اقتراحات الحكومة التي لعبت دور قيادي في احتواء الحراك الشعبي، وبذلك معالم الانتقال الديمقراطي في لعبة الشطرنج في ظل الظرف الصحي الراهن.

كل دولة تحاول أن تستجيب لتفشي فيروس كورونا بطريقتها الخاصة، لكن بالنسبة للجزائر فإن التهديد جنبا إلى جنب مع التحديات السياسية والاجتماعية، ونقاط الضعف التي ظهرت جلية في محاولات التصدي لها، هي بمثابة الكناري في منجم الفحم لفهم ما ينتظرنا في المستقبل إذا لم يتم حل الأزمة السياسية للدولة قريبا. يثبت رئيس الجمهورية "تبون" أنه يفتقر إلى التفويض الشعبي لإدارة هذه الأزمة الصحية بفعالية، والأزمة الاقتصادية التي تليها، لن يكون من المستغرب أن يتسبب فيروس كورونا في إنهاء ولايته بعد أو حتى أثناء تفشي المرض.⁴²

وفي حين أن قدرة الحراك على تعليق احتجاجاته جذرية بالملاحظة، فإن الاختبار التالي للحركة سيكون ما إذا كان بإمكانها العودة إلى الشوارع بشكل فعال بمجرد انتهاء التهديد، فمن الواضح الآن أن الاحتجاجات نصف الشهرية لن تكون كافية، خاصة أنها تخضع لإجراءات قمع صارمة بشكل غير عادي، تشير إلى أن الحراك يكتف استراتيجياته،⁴³ إضافة إلى تغلغل وسط المسيرات عناصر مدعمة من القوى الأجنبية وهذا ما صرحت به قوات الجيش الوطني الشعبي بوجود يمثل هذه الشعارات والأشخاص التي تحاول زعزعة الاستقرار ويمثل تهديد لسيادة الدولة وأمنها القومي.

5. خاتمة:

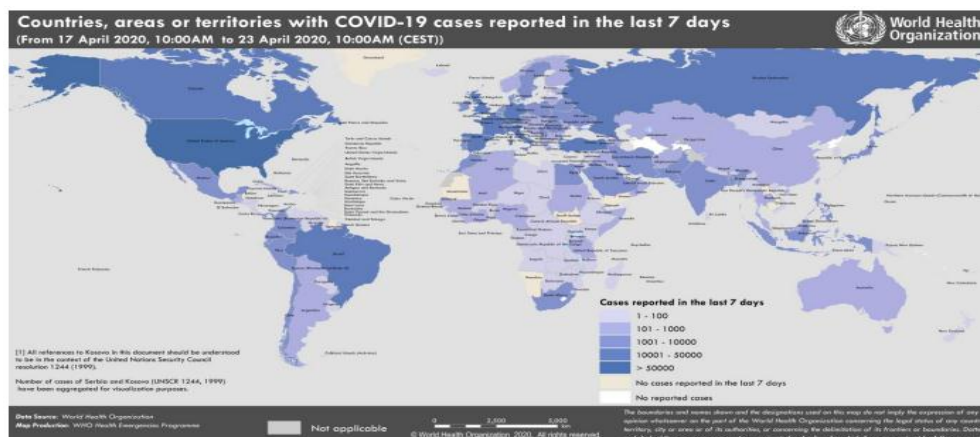
ختاما يمكن القول إننا أمام تغييرات بين الثابت والمتغير سواء في السياسة الداخلية، وكذا السياسة الخارجية، خاصة وأن الجزائر اليوم ليست السابقة في عهدها، وقد أكد خطاب السلطة أنه ليس لديه نية في استغلال تفشي فيروس كورونا لأغراض سياسية، وبذلك فإن مسألة أمن وطني، وأمن صحي تم الجميع، وبذلك يفرض من هذا الخطاب فهم وتحليل المقاربة الانتقالية بما يتماشى والظروف الصحية التي تمر بها الجزائر كباقي دول العالم، ويبقى رهان الديمقراطية مرتبط بعقلانية اتخاذ القرار لدى صانع القرار الجزائري، إضافة مدى تطبيق السياسات والاستراتيجيات والأهداف المسطرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطبيق مبادئ الحكم الراشد، بالموازنة مع تفعيل الجهود في إعادة كسب ثقة الشعب الجزائري التي فقدها من النظام الحاكم، وكذا الأحزاب السياسية ومختلف الفاعلين في النشاط السياسي والاجتماعي.

وعليه فإن النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا لمضامين التغييرات الجذرية في زمن مختلف مستتب من أدييات الديمقراطية الغربية، فهذا يوحي لنا أن الحكومة التكنوقراطية الجديدة تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين خطابات السلطة مع ممارستها، ومدى تنفيذها للتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية، في محاولة منها استجابة قدر المستطاع مطالب وطموحات الجزائريين، سيكون الفاتح من نوفمبر 2020 رهان وتحدي ومصير لترسيخ دعائم النظام الديمقراطي الذي أصبح حلم الجزائريين، حتى ولو في زمن فيروس

كوفيد-19، مقابل ذلك استمرارية السلطة الحاكمة في البحث عن البدائل الاستراتيجية لمواكبة التطورات الراهنة في النظام الدولي، خاصة أن الدراسات الغربية ومعظم التقارير الدولية والمراكز البحثية تحذر من موجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تلوح في الأفق بسبب تذبذب في أسعار النفط في الأسواق الدولية والعالمية، والتأثير الاقتصادي على المستوى العالمي لجائحة كورونا، سوف تجعل الجزائر بين إمكانية تحقيق الرفاه الاجتماعي في ظل الوعود التي قطعتها على شعبها، وبين موجة ثانية من الحراك الشعبي الذي عجزته الجائحة من مواصلة التغيير.

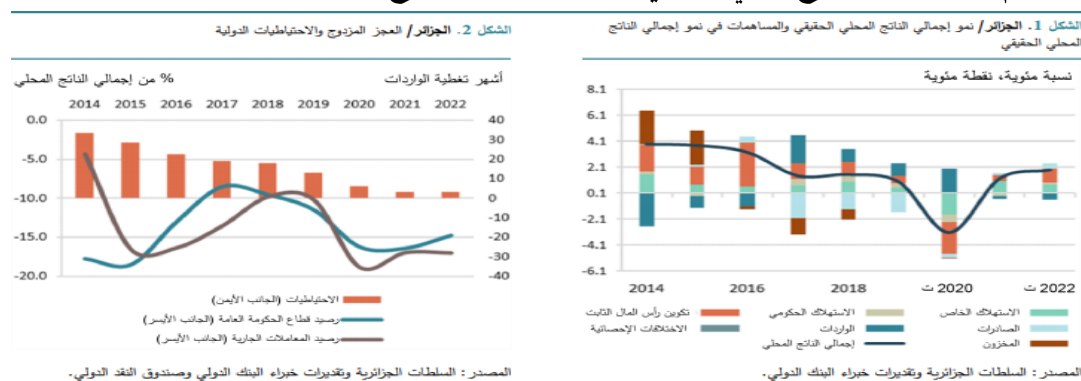
7. الأشكال والرسومات البيانية:

خريطة رقم 01: توضيح انتشار فيروس كورونا عبر أقاليم ودول العالم



Source : Coronavirus disease 2019 (COVID-19) Situation Report – 94. World health Organization, Data as received by WHO from national authorities by 10:00 CEST, 23 April 2020 <https://www.who.int/>, look at the site 25/02/2021

الشكل رقم 01: يبين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعجز المزدوج والاحتياطات الدولية (2014-2022)



المصدر: الجزائر: الآفاق الاقتصادية-أبريل 2020، مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقير 20 أبريل/ نيسان 2020، البنك الدولي،

<https://www.albankaldawli.org> تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/25.

جدول رقم 01: وضع مصفوفة تتقابل فيها المتغيرات ذاتها في المحور الطولي والمحور العرضي للمصفوفة

المتغير	التعديل الدستوري	الحراك الشعبي	الفساد	جائحة كورونا	الزراعة	الاقتصاد	مركزية	نهجية المجتمع المدني والحزب السياسية	محسنة التأثير المتبادل
التعديل الدستوري									
الحراك الشعبي		X							
الفساد			X						
جائحة كورونا				X					

				X					التراع الاقليمي
			X						الاقتصاد
		X							مركزية الجيش
	X								تبعية المجتمع المدني للدولة تراجع الاحزاب السياسية
									محصلة التأثير المتبادل

المصدر: من اعداد الباحثة

جدول رقم 02: قياس محصلة التأثير بين المتغيرات

المتغير	التعديل	الدستوري	الحراك الشعبي	الفساد	جائحة	التراع الاقليمي	الاقتصاد	مركزية	تبعية المجتمع المدني	تراجع الاحزاب	محصلة التأثير المتبادل
التعديل الدستوري	X	1	1	1	0	2	1	2	1		08
الحراك الشعبي	1	X	2	2	1	1	2	2	2		11
الفساد	1	2	X	2	2	1	2	2	2		12
جائحة كورونا	0	2	2	2	X	2	2	0	2		10
التراع الاقليمي	1	2	1	0	X	2	2	2	2		10
الاقتصاد	0	2	2	2	2	1	2	2	2		13
مركزية الجيش	2	2	1	1	2	2	2	X	2		12
تبعية المجتمع المدني للدولة وتراجع الأحزاب السياسية	0	2	2	2	0	1	2	0	X		07
محصلة التأثير المتبادل	05	13	11	06	10	15	10	13			83

المصدر: من اعداد الباحثة

جدول رقم 03: قياس التأثير المتبادل

الاجباي

المنطقة الأولى								المنطقة الثانية							
													س		
								ج	و						

السلي

8. قائمة المراجع: تكتب وفق قواعد APA

- 817

وحدة الدراسات السياسية، الموقف الجزائري من الازمة الليبية: بين التغير والاستمرارية، تقييم حالة، 2020، ص 05.

• التقارير:

البنك الدولي (2020). الجزائر: الآفاق الاقتصادية-أبريل 2020، مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، <https://www.albankaldawli.org> تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/21.

صندوق النقد العربي (2019). تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 09، <https://www.amf.org.ae> تم تصفح الموقع يوم: 2020/07/13.

وحدة الدراسات السياسية (2020). (كوفيد-19) وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم 04.

وحدة الدراسات السياسية (2020). الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات، تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

• الجرائد:

أزمة السيولة المالية متواصلة (26 أغسطس 2020)، جريدة الخبر.

• الرسائل الجامعية:

ناشط، عثمان تليمة. (2013/ 2014). الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول. بسطات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

• مواقع الانترنت:

تبون يحدد المحاور الكبرى لتعديل الدستور، <https://www.elkhabar.com> تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/22.

وكالة الأنباء الجزائرية، الفريق قايد صالح التزم قيادة الجيش الوطني الشعبي بمساعدة العدالة على فتح ملفات الفساد الثقيلة. <http://www.aps.dz> تم تصفح الموقع يوم : 2021/02/10.

باللغة الأجنبية:

Coronavirus disease 2019 (COVID-19). (2020), Situation Report – 94. World health Organization, Data as received by WHO from national authorities by 10:00 CEST, <https://www.who.int/>, look at the site 25/04/2021.

Balkhai, Abdullah A (2020). COVID-19 Pandemic: A New Chapter in the History of Infectious Disease. Oman Medical Journal. Vol. 35, No=02, pp01.

Polat Ferhat (2020). Algeria's Role in Libya, POLICY OUTLOOK, TRT World Research Centre. pp 02.

Market ,Labour, Report Algeria- 2020, <https://www.ulandssekretariatet.dkf> Look at the site 21/02/2021.

Cherkaoui Tarek Michael, Allouche. Algeria: A Grassroots Movement for Change or Elite Political Gamesmanship? , Research Centre, policy outlook, <https://researchcentre.trtworld.com> Look at the site: 28/03/2021.

9. هوامش :

¹ (تليمة، 2014/2013، ص 04-05).

² (تليمة، ص 05).

³(Abdullah A. Balkhair, 2020, p01).

⁴(Abdullah A. Balkhair, p01).

⁵(Abdullah A. Balkhair, p01).

⁶(<https://www.who.int/>)

⁷Abdullah A. Balkhair, p01).

⁸(<https://www.who.int/>)

⁹(محاربة إيهاب، 2020، ص 04-05).

¹⁰(حارمة إيهاب، ص 04-05).

¹¹(وحدة الدراسات السياسية، 2020، ص 26-27).

¹²(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، ص 02).

¹³(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 02).

¹⁴(<https://www.elkhabar.com/press>)

¹⁵(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص: 02).

¹⁶(المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، 2020، ص 34).

¹⁷(المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، 2020، ص 35-36).

¹⁸(Ferhat Polat, 2020, p02).

¹⁹(Ferhat Polat, p02).

²⁰(وحدة الدراسات السياسية، 2020، ص 05).

²¹(Ferhat Polat, p04).

²²(<http://www.aps.dz/ar/>)

²³(<http://www.aps.dz/ar/>)

²⁴(<http://www.aps.dz/ar/>)

²⁵(لحمل أمينة، 2020، ص 36).

²⁶(لحمل أمينة، ص 36).

²⁷(سلوم مهند، 2020، ص 03).

²⁸(<https://www.ulandssekretariatet.dkf>).

²⁹(<https://www.ulandssekretariatet.dkf>).

³⁰(وحدة الدراسات السياسية، 2020، ص 02).

³¹(<https://www.ulandssekretariatet.dkf>).

³²(<https://www.ulandssekretariatet.dkf>).

³³(جريدة الخبر، 2020).

³⁴(جريدة الخبر، 2020).

³⁵(رئيس الجمهورية يتأخر مجلس الوزراء، 2020، ص: 04).

³⁶ [.\(https://www.amf.org.ae\)](https://www.amf.org.ae)

³⁷ [.\(https://www.albankaldawli.org\)](https://www.albankaldawli.org)

³⁸ [.\(https://www.albankaldawli.org\)](https://www.albankaldawli.org)

³⁹ (زايد، 2020، ص 25).

⁴⁰ (زايد، 2020، ص 27).

⁴¹ (عبد المحي، 2002، ص 114-115).

⁴² (<https://researchcentre.trtworld.com>)

⁴³ (قريد سمير، سموك علي، 2018، ص 204).